

شاركت فيه شخصيات سياسية وفكرية وروحية ويساريون وعلمانيون بزعامة الأمين

«اللقاء الشيعي» قوة سياسية جديدة من أجل «لبننة» الطائفة خارج نطاق الوصاية السورية

الأمين: لماذا يراد للشيعية أن يكونوا موضع ريبة وتوجس في لجنة التحقيق الدولية؟

بيروت - «السياسة»:

عندما ندعو الى اطلاق «اللقاء الشيعي اللبناني» لاننا نعتقد ان الشيعة ليسوا باقل من فئة كبيرة وواسعة من اللبنانيين يوجد فيها دائما من التنوع والتعدد ما يستلزم ان تظهر لهذا التعدد والتنوع تجليات سياسية. كان من غير المسموح للشيعة ان يكون لهم اي تجل سياسي ما لم يكن محسوبا على الشيعة السياسية التي كانت سلطة الوصاية السورية تريد ان تحصر الامور بها.

وسئل لماذا يراد للشيعة ان يكونوا موضع ريبة وتوجس وتساءل بموضوع لجنة التحقيق الدولية. مؤكدا ان الشرفاء من اللبنانيين كلهم يريدون لجنة تحقيق دولية، لمعرفة الجرمين، باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري وهذا اللقاء هو من اجل لبنان ومن اجل السلام والحرية ومن اجل نهاية دولة الفساد والاستبداد.

وكانت اللجنة التحضيرية للقاء الشيعي وزعت بيانا عرفت فيه باهدافه وبرنامجه السياسي هنا نصه:

يعيش لبنان اليوم استحقاق السيادة والاستقلال، واختبار الوحدة الوطنية. وقد شاعت الاقنار ان يحدث هذا الامر اثر فاجعة وطنية كبرى، تمثلت

في اطلالة سياسية لافتة، خارج نطاق ما يسمى بـ«الشيعة السياسية»، اعلن في بيروت عن ولادة «اللقاء الشيعي اللبناني» برئاسة العلامة السيد محمد حسن الامين، الذي عمل طويلا لهذا اللقاء ومهد له بسلسلة لقاء مع شخصيات سياسية وفكرية وروحية من الطائفة الشيعية، وفاعليات التي انضمت حديثا الى العمل السياسي، اضافة الى اذنين ممن كانوا ينضون تحت لواء اتجاهات يسارية وعلمانية. وقد سجل غياب لعلماء الدين في الطائفة الشيعية نظرا لان هناك ضغوطات قوية مورست عليهم من قبل المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى وحركة «امل» و«حزب الله» لمنعهم من المشاركة.

وتحدث باسم اللجنة التحضيرية نصير الاسعد الذي نوه بجهود العلامة الامين الذي كانت له كما قال المبادرة الى قيادة حراز يعيد الى الشيعة وعيهم بحقيقتهم التاريخية وبنانه في غناهم الثقافي والحضاري غنى للبنان الواحد بارضه وشعبه.

ثم تحدثت العلامة الامين عن اهداف التحرك، وقال:

باعتقال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، سرعان ما استحوطت رافعة خلاص وطني. فأين نحن الآن، كمسلمين شيعة لبنانيين، من هذين الاستحقاق والاختبار. وما هي مرجعية تفكيرنا وموقفنا حيال ذلك؟ نؤمن بان وثيقة الوفاق الوطني في "الطائف" -وقد باتت في صلب الدستور- هي المرجعية الاساسية لموقفنا واختياراتنا الوطنية بعد الحرب. فهذه الوثيقة لم تضع حدا للقتال الداخلي فحسب، بل شكلت الاطار التوافقي التعاقدى بين جميع اللبنانيين لانتظام عيشهم المشترك في ظل دولة واحدة، سيدة حرة مستقلة، وفي وطن نهائي لجميع ابناءه عربي الهوية والانتماء.

وان نؤمن بذلك ايماناً راسخاً، فاننا نعتقد بقوة انه لا يحق لاي فئة لبنانية ان تتراجع عن هذا الاتفاق او تعدل فيه بقرار من جانب واحد. كما نعتقد ان كل التطورات التي حدثت منذ الاتفاق حتى الان، بما في ذلك الانحدار الاسرائيلي عام 2000 والانسحاب السوري الجاري الان، لا تشكل اي مسوغ لاعادة النظر في الاتفاق، او البحث عن بديل منه. واذا كان بعض التطورات الكبرى من شأنه وعادته ان يحدث تغييرا في توازن القوى بين امزاج وتيارات سياسية متنافسة داخليا -وهو امر طبيعي- فان ما جرى ويجري لا ينبغي ان يخل باساس الصيغة الوطنية الجامعة، ممثلة باتفاق "الطائف" الذي لم يبق اصلا على ميزان القوى التغيير وانما على قوة التعاقد الميثاقى المستمر.

من هنا نرى ان حقوق الطائفة الشيعية، في اطار النظام اللبناني، محفوظة اصلا في الدستور وفي اتفاق "الطائف"، ما دام محفوظين ومصونين من التجاوز والتشويه. وهي، اي تلك الحقوق، ليست في حاجة الى ضمانات من خارج الوفاق الوطني، كما انها ليست وفقا على صعود او هبوط قوة سياسية معينة في الطائفة، شأنها في هذا شان الحقوق العائدة لاي طائفة اخرى. باختصار، فاننا لا نرى في ما يجري اليوم، اي تهديد لمصلحة الطائفة الشيعية، بل نرى -على العكس من ذلك- ما ينبغي ان يحملنا جميعا على الاستبشار بقرب الخلاص الوطني، استنادا الى اربع وقائع كبرى باتت في رصيد جميع اللبنانيين من دون استثناء.

اولا: اندحار جيش الاحتلال الاسرائيلي عام 2000 بفعل المقاومة اللبنانية وبموجب القرار 425. وهي المقاومة التي كان للشيعة اللبنانيين شرف تصديها وللبنانيين عموما فضل احتضانها ودعمها.

ثانيا: الانسحاب السوري الجاري الى وراء الحدود، الذي كنا نتمنى ان يتم بعيد الانسحاب الاسرائيلي بموجب اتفاق "الطائف"، ولكن تأخيرته الى اليوم ادى الى ان ينفذ بموجب القرار 1559.

ثالثا: اجماع القوى السياسية اللبنانية، من مختلف الاتجاهات، على ان المرجعية الصالحة والوحيدة لاعادة ترتيب البيت اللبناني هي الدستور واتفاق "الطائف"، نصا وروحا. هذا مع اهمية تصحيح الخلل الناجم عن سوء تطبيقها في السنوات الماضية.

رابعا: وهي في نظرنا اهم الوقائع على الاطلاق، انبعث حيوية وطنية شاملة، دفعت بمئات الوف المواطنين، من مختلف المناطق والفئات والاعمار، الى التعبير الواضح عن تجاوزهم عمليا ونفسيا اصطفاقات الحرب ورواسبها، وعن تمسكهم بالسيادة والاستقلال والتغيير الديموقراطي، في اطار الوحدة الوطنية والنلم الاهلي. هي الموجة الوطنية العارمة، غير المسبوقة في التاريخ اللبناني، تجاوزت الاطارات السياسية والحزبية الحزبية، وباتت تشكل صمام الامان الحقيقي للسلم الاهلي، ورافعة اساسية لمفهوم الوطنية والمواطنة.

ان الواجب والملحة يقتضيان على هذه الانجازات الوطنية الاربعة وتطورها بكل عناية واحساس بالمسؤولية.

اولا: المحافظة على انجاز التحرير برفعه الى منزلة الانجاز الميثاقى، واعتباره جزءا اصيلا من مفهوم السيادة والاستقلال. وهذا الامر يتطلب، من بين ما يتطلب، التزام جميع القوى السياسية اللبنانية رفض الاساءة

للمقاومين تحت اي ذريعة، ولا سيما ذريعة "الارهاب". ان استمرار مزارع شبعا تحت الاحتلال الاسرائيلي، وفي عهدة القرار 242، مع استمرار اللتباس حول لبنانياتها.. كل ذلك يشكل عائقا موضوعيا يحول دون الاجماع على اكمال التحرير ويضع لبنان في مواجهة مع الفهم الدولي للقرار 425، لذلك نطالب الحكومتين اللبنانية والسورية بالاسراع الى توثيق هوية هذه الاراضي وفقا للاصول والاجراءات المعتبرة في القانون الدولي بشأن ترسيم الحدود. كما نرى ان من واجب المقاومة الاسلامية الاعلان الصريح عن انها لا تتخلع الى اي دور يتجاوز حدود لبنان ويتعارض مع الاجماع اللبناني. ان سلاح المقاومة في رأينا هو شان لبناني بامتياز. ينبغي معالجته وفق روح اتفاق "الطائف" وفي معزل من المداخلات الخارجية.

على صعيد اخر، لا نرى اي ارتباط وظيفي بين سلاح المقاومة اللبنانية وسلاح الخييمات الفلسطينية. فهذا الاخير تنتفي الحاجة اليه مع عودة الدولة اللبنانية الى الاضطلاع بمهامها الامنية والسيادية فعليا بعد اتفاق "الطائف".

ان امن الخييمات الفلسطينية جزء من امن المناطق اللبنانية الاخرى، وينبغي معالجته بالتفاهم المباشر بين الحكومتين اللبنانية والفلسطينية، ضمن سيادة القانون اللبناني كما نص اتفاق "الطائف"، وكما اقر بذلك اخيرا رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس منظمة التحرير السيد محمود عباس. كل ذلك لا ينطوي على اي علاقة شرطية مع حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، المدنية والانسانية، التي ينبغي ان يتمتعوا بها ليس فقط وفقا لشرعة حقوق الانسان، بل ايضا بما يتناسب مع روح الاخوة والتقدير المتبادل.

ثانيا: التعاطي مع انسحاب الجيش السوري واجهزته الاستخبارية من لبنان باعتباره المدخل الضروري لتصحيح العلاقات اللبنانية-السورية، على قاعدة: اقصى درجات التعاون والتضامن، ووضح صور السيادة والاستقلال.

ثالثا: المحافظة على الانجاز المتمثل في الاجماع الوطني على مرجعية اتفاق "الطائف"، وذلك بالشروع في حوار وطني عميق، لجلاء مضامينه الميثاقية ورفع الالتباسات التي لحقت به نتيجة التطبيق الكيفي.

رابعا: المحافظة على الانجاز الوطني المتمثل في النهضة الشعبية المباركة التي اصيت الامل في نفوس اللبنانيين، وذلك باحترام ارادة الناس، والذهاب دون تباطؤ الى انتخابات نيابية، ديموقراطية حرة ونزيهة، مبرأة من اي ضغط او تلاعب، تفضي الى صورة تمثيلية صادقة.

ان الوفاء للبنان يقتضي منا الاصرار مع جميع اللبنانيين على معرفة الحقيقة، كل الحقيقة، حول اعتقال الرئيس الحريري، من خلال تحقيق دولي مستقل. ان السيادة والاستقلال في لبنان مرتبطان ارتباطا وثيقا بالوحدة الداخلية. وهذه الوحدة لا تقوم الا على الاسس الميثاقية وهيدا الشراكة في الوطن والمصير. لقد عرقلت بذوات الوصاية وممارسات "الدولة الامنية" مسيرة المجتمع اللبناني، نحو الوفاق الوطني وبناء الدولة والاطمئنان الى المستقبل، وما نحن اليوم، افرادا وجماعات، امام فرصة تاريخية لتجسيد صورتنا الذاتية والجماعية في اطار الانتماء اللبناني. بقرار من ارادتنا.

الشيعة ليسوا في حاجة إلى ضمانات من خارج الوفاق الوطني وحقوقهم ليست وقفا على قوة معينة